

# الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعين  
الوثائق الرسمية

اللجنة السياسية الخامسة  
الجلسة ٢٦  
المعقدة يوم الخميس  
٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١  
الساعة ١٥:٠٠  
نيويورك

## محضر موجز للجلسة السادسة والعشرين

الرئيس : السيد بيبولسوونغرام (تايلند)

### المحتويات

البند ٧٤ من جدول الأعمال : دراسة شاملة ل الكامل مسألة عمليات صيانة السلم من جميع  
نواحي هذه العمليات (تابع)

البند ٧٣ من جدول الأعمال : تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات  
الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في  
الاراضي المحتلة

.../..

Distr. GENERAL  
A/SPC/46/SR.26  
3 December 1991  
ARABIC  
ORIGINAL: FRENCH

\* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج  
التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة  
بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى في غضون أسبوع  
واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official  
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United  
Nations Plaza  
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب  
مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

البند ٧٤ من جدول الأعمال : دراسة شاملة ل الكامل مسألة عمليات صيانة السلم من جميع  
نواحي هذه العمليات (تابع) (A/SPC/46/L.9 ، A/SPC/46/L.10/Add.1)

١ - الرئيس : لفت نظر اللجنة الى مشروع القرار A/SPC/46/L.9 ، الذي يرد في  
الوثيقة A/SPC/46/L.10/Add.1 تحليل لاشارة المالية .

٢ - واعتمد مشروع القرار A/SPC/46/L.9 .

٣ - الرئيس : أعلن أنه تقرر بشكل مبدئي ، إثر مشاورات غير رسمية ، أن تعقد  
اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم سلسلة الاجتماعات المقررة في مشروع  
القرار A/SPC/46/L.9 في الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل الى ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٣ ، وأن  
يكون في وسع هذه اللجنة أيضا الانعقاد "حسب الحاجة" ، على النحو المشار اليه أيضا  
في الفقرة ٢٧ من النص المعتمد .

البند ٧٣ من جدول الأعمال : تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات  
الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب  
في الأراضي المحتلة (A/46/65 ، A/46/282 ، A/46/440 ، A/46/441 ، A/46/442 ،  
(A/46/522 ، A/46/521 ، A/46/445 ، A/46/444 ، A/46/443

المناقشة العامة

٤ - الرئيس : لفت النظر الى الرسائل العديدة الموجهة الى الامين العام في إطار  
البند ٧٣ من جدول الأعمال (A/46/116 ، A/46/284 ، A/46/475 ، A/46/486 ،  
(A/46/488 .

٥ - السيد كالباجه (سري لانكا) (رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في  
الممارسات الاسائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان  
العرب في الأراضي المحتلة) : قدم التقرير الثالث والعشرين للجنة الخاصة  
(A/46/522) ، الذي يشمل الفترة الممتدة من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ الى ٢٢ آب/اغسطس  
١٩٩١ . وأردد قائلا إن اللجنة الخاصة قد استفادت لدى قيامها بمهمتها من تعاون

## (السيد كالباجه ، سري لانكا)

الحكومات المصرية والأردنية والسويسرية ، كما استفادت من تعاون الممثلين الفلسطينيين . بيد أن الحكومة الاسرائيلية رفضت من جانبها ، كما فعلت في الماضي ، السماح لأعضاء اللجنة بدخول الاراضي المحتلة لإجراء ملاحظات مباشرة فيها .

٦ - ويتناول التقرير الحالة العامة في تلك الاراضي التي تؤثر على السكان العرب ، والمارسات الاسرائيلية ، والقيود العديدة التي تعيق ممارسة الحرية والحقوق الأساسية ، وإقامة العدل ، ومعاملة المحتجزين ، كما يتناول أنشطة المستوطنين الاسرائيليين التي تؤثر على السكان العرب المدنيين ، وضم الاراضي وإنشاء المستوطنات الجديدة . كما يقدم معلومات عن الحالة في الجولان العربي السوري المحتل .

٧ - وأضاف قائلاً إن الحالة في الاراضي المحتلة قد تدهورت الى درجة أصبح معها هم السكان العرب السبقاء على قيد الحياة لا غير ؛ وأكد رئيس اللجنة الخاصة أن الاحتلال بحد ذاته يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان لهؤلاء السكان المدنيين . وستشهد بعد ذلك سلسلة من التدابير "القاسية" التي تتخذها اسرائيل . وأشار الى الاستنتاجات الرئيسية لهذه الهيئة ، التي تطلب بشكل خاص أن تحترم اسرائيل كلية اتفاقية جنيف الرابعة ، وكذلك امتيازات وحمصات الاونروا ، وأن تطبق جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة تطبيقاً صارماً ، وأن تخلق ظروف الثقة والأمن المؤاتية لاحترام حقوق الإنسان ، وأن تدعم الدول الأعضاء الهيئات التي تساعد سكان الاراضي المحتلة . وأعرب رئيس اللجنة الخاصة عن الأمل في أن يفتح مؤتمر مدريد المعنى بالشروع الأوسط الطريق نحو تسوية عادلة دائمة للنزاع العربي الإسرائيلي ، وهي الوسيلة الوحيدة لاسترداد السكان العرب في الاراضي المحتلة حقوقهم الأساسية ، وضمانها .

٨ - السيد منصور (فلسطين) : استشهد بتقرير اللجنة الخاصة (A/46/522) لتبين الفظائع التي ترتكبها اسرائيل ، الدولة المحتلة ، في الاراضي المحتلة ، مزدرية بذلك اتفاقية جنيف الرابعة إزراء كاملاً . وأشار الى أن الجمعية العامة قد شجبت مراراً وتكراراً رفض اسرائيل المستمر السماح للجنة الخاصة بدخول الارض الفلسطينية المحتلة أو الإذن لغليسبيي الأرض المحتلة بالانتقال للإدلاء بشهادتهم أمام اللجنة الخاصة ، فقال إن هذا هو برهان على تدهور حالة الفلسطينيين الى درجة أصبحت معها اسرائيل غير قادرة على السماح لأشخاص حياديين بالقدوم للتحقق بأم أعينهم في الجرائم المرتكبة . وفي إطار سياسة المضايقة هذه ، قامت الشرطة يوم ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩١ بمداهمة مكان محكمة القدس الشرعية ، حيث صادرت فيما صادرت

## (السيد منصور ، فلسطين)

وشائق ومحفوظات تضم نصوصاً تاريجية عن القدس . وطلب المحدث ، في هذا المقام ، من اللجنة السياسية الخاصة ومن المجتمع الدولي إدانة هذه العملية والعمل على استرداد الوثائق المصادر .

٩ - وأضاف السيد منصور قائلاً إنه فضلاً عن تلك الممارسات ، ما ببرحت اسرائيل تصادر الأراضي الفلسطينية (التي بلغت ٧٠ في المائة من الأرض الفلسطينية) وتسلب الموارد الوطنية الفلسطينية ، ولا سيما موارد المياه ، دافعة بذلك الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة إلى "عتبة البقاء على قيد الحياة" ، والمجتمع الدولي مدعو أيضاً إلى وقف هذه الجرائم . ومما يتوجب ذكره في هذا المقام أن اسرائيل لا تزال ترافق تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة قانوناً ، مدعية بتطبيق أحكامها واقعاً .

١٠ - بيد أنه على الرغم من الحملة التي تهدف في شمولها إلى هدم الهياكل الأساسية الفلسطينية ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتحطيم روح المقاومة لدى Palestinians في الأرض المحتلة ، لا تزال الانتفاضة التي أشعلت أن تدخل عامها الخامس مستمرة بهدفها المزدوج ، وهو إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة فوق أرض الوطن .

١١ - وأشار السيد منصور إلى أحكام القرار ٦٨١ (١٩٩٠) ، الذي يطلب فيه مجلس الأمن من الأمين العام موافقة رصد حالة المدنيين الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال الإسرائيلي وإبقاءه على إطلاع دائم ، فأكّد أهمية هذه الولاية بالنسبة لحماية الشعب الفلسطيني . إذ غدت هذه الحماية أكثر ضرورة في هذا الوقت الذي يشهد تكثيفاً في سياسة الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس . والمجتمع الدولي مدعو في هذا المقام إلى فرض احترام قراراته وحمل اسرائيل على أن تكف فوراً عن انشطة الاستيطانية اللاقانونية ، ولا سيما وأن هذه السياسة تتعارض مع عملية السلام الجارية .

١٢ - السيد صلاح (الأردن) : قال إن الممارسات الإنسانية التي تتجه إليها اسرائيل في الأرض المحتلة لا تشكل إلا أحد جوانب القضية الفلسطينية . كما أنه ليس من الممكن النظر فيها خارج إطار العام لهذه القضية ، التي هي جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي . وأردف قائلاً إن الحل هو في وضع نهاية للاحتلال ، بما في ذلك في الجولان العربي السوري ، والسماح للشعب الفلسطيني بممارسة حقه في تقرير المصير . وفي هذا الصدد ، أعربت البلدان العربية بما فيها الفلسطينيون عن تطلعهم إلى السلام وعملوا في سبيل هذا الهدف طوال سنوات طويلة ، بيد أن تعنت اسرائيل واصرارها على

(السيد صلاح ، الأردن)

تكرير الاحتلال ما برج على الدوام عقبة رئيسية في طريق السلام . بيد أن مؤتمر مدريد جعله يأمل في أن تبدي إسرائيل نوايا سلمية صادقة ، لابد لها وأن تترجم في الواقع إلى إجراءات من شأنها أن تفضي إلى عملية السلام .

١٣ - وأضاف قائلا إن تقرير اللجنة الخاصة يبين بوضوح أن إسرائيل تنتهك بانتظام جميع الحقوق الأساسية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة وللسوسيين في الجولان العربي السوري ، مزدرية بذلك كل الإزدراء إرادة المجتمع الدولي والصكوك الدولية ذات الصلة . وهكذا تسعى إسرائيل إلى تحطيم روح المقاومة لدى السكان العرب . وفي هذا المقام ، إن صح أن التغطية الإعلامية للانتفاضة قد مكنت المجتمع الدولي من معرفة حقيقة الموقف في الأراضي المحتلة ، فإن أدانة جميع بلدان العالم الممارسات الإسرائيلية لم يكف مع ذلك لحمل إسرائيل على تغيير سياستها . فقبل أيام قليلة ، قامت قوات الشرطة الإسرائيلية بمداهمة مكان محكمة القدس الشرعية وسلب عدد كبير من الوثائق . وفي هذا الصدد ، تناشد الأردن المجتمع الدولي أن يعمل على استرداد الوثائق التي تضم نصوصا تاريخية تثبت حقوق العرب والمسلمين في القدس .

١٤ - وتتابع كلامه قائلا إن الاحتلال ، الذي هو بحد ذاته انتهاك لحقوق الإنسان ، ليس هو إلا حالة مؤقتة حسب اتفاقية جنيف الرابعة . وفي هذا الصدد ، لابد من الاشارة إلى أنه على الرغم من قرارات مجلس الأمن العديدة المتعلقة بتطبيق الاتفاقية المذكورة آنفا على الأراضي المحتلة ، لم تكتفى إسرائيل عن انتهاك أحكامها . وهكذا توافق إسرائيل سياستها الاستيطانية ، حتى بعد افتتاح مؤتمر مدريد .

١٥ - وتتابع السيد صلاح كلامه قائلة فعدد الممارسات الإسرائيلية الواردة في تقرير اللجنة الخاصة ، ومنها العقوبات الجماعية وهدم المنازل وإغلاق المؤسسات التعليمية وعمليات الاعتقال التعسفية والتعذيب ، مبينا الحاجة إلى قيام المجتمع الدولي بالتصريف بشكل منفرد أو جماعي في إطار الأمم المتحدة بقصد حمل إسرائيل على إعادة النظر في سياساتها وممارساتها ووضع نهاية سريعة لها . وبعد أن ذكر السيد صلاح أمثلة أخرى تبيّن التحيز في إقامة العدل ، حسب كون القضية تتعلق بفلسطينيين أو بإسرائيليين ، أعرب عن تأييد بلده لنتائج التقرير التي تؤكد الحاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة تهدف إلى ضمان الحماية الفعالة للحقوق والحربيات الأساسية للسكان الفلسطينيين وغيرهم من العرب في الأراضي المحتلة .

١٦ - السيد فان شايك (هولندا) : تكلم باسم الدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي ، فقال إن هذه الدول ما ببرحت قلقة بشأن مصير الحقوق الأساسية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة ؛ وإن الدول الاشتراكية عشرة تؤكد من جديد أن اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ما ببرحت تنطبق انطباقاً كاملاً على تلك الأراضي ، بما فيها القدس ، كما أشار إلى ذلك مراراً وتكراراً مجلس الأمن ذاته .

١٧ - وأضاف قائلاً إن إنشاء مستوطنات إسرائيلية في الأراضي المحتلة هو عمل غير قانوني وبشكل عقبة في طريق السلام ؛ وإن الاتحاد الأوروبي يطلب مرة أخرى من إسرائيل أن تضع حداً لهذه الأعمال ، مما سيؤدي فضلاً عن ذلك إلى جو من الشقة مؤات للتقدم في عملية التفاوض التي بدأت منذ فترة في مؤتمر مدريد . كما تشير الدول الاشتراكية بالحاج إلى أن ميثاق الأمم المتحدة يحظر حيازة الأراضي بقوة ، وهو المبدأ الذي جعله مجلس الأمن في قراره ٢٤٣ (١٩٦٧) ، أحد الأسس التي تقوم عليها أي تسوية للنزاع العربي - الإسرائيلي .

١٨ - واستطرد قائلاً إن الحق في التنقل بحرية مضمون بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، وفي إمكان اليهود أن يمارسوا هذا الحق بالهجرة ، بيد أن ذلك يجب لا يضر بحقوق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة . والاتحاد الأوروبي يعتبر باطلًا ولاغياً كل قرار اتخذه إسرائيل من طرف واحد بفرض فرض ولايتها القضائية وادارتها على الجولان السوري المحتل ، أو بفرض تغيير وضع مدينة القدس ، التي يجب أن تكون فيها أماكن العبادة مفتوحة للجميع ، ولابد من أن ترد ضمانتها بهذا المعنى في كل اتفاق يبرم بشأن هذه المدينة .

١٩ - وقد أدى بقاء قوات الأمن الإسرائيلية ، التي ما ببرحت كثيرة العدد في الأراضي المحتلة إلى تجدد المصادمات . وعلاوة على ذلك ، يشهد الوقت الحالي تصاعداً في العنف يدعو إلى القلق الشديد ، بين موظفي الأونروا والسلطات الإسرائيلية أو الفلسطينيين ، الذين يتصادمون فيما بينهم أيضاً .

٢٠ - وتتابع السيد فان شايك كلامه قائلاً إنه في سبيل إيجاد جو من الشقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين ، يتعمين أيضاً على الحكومة الإسرائيلية أن تلغي التدابير الأمنية والتدابير الاقتصادية القمعية التي فرضتها . وأعرب عن شجب الدول الاشتراكية عشرة إزالة العقوبات الجماعية وغيرها من التدابير التعسفية غير المقبولة التي تتناقض تماماً مع اتفاقية جنيف الرابعة ، وعن تنديدها بعمليات الطرد التي ما ببرحت

(السيد فان شايك ، هولندا)

مستمرة . وبالطبع ، فإن الهجمات العراقية إبان حرب الخليج قد أجبرت إسرائيل على أن تتخذ أيضاً تدابير أمنية في الأراضي المحتلة ، بيد أنها أبقيت على بعض تلك التدابير رحماً طويلاً من الزمن ، أو استبدلتها بقيود أخرى ، مما زاد في حدة آثار الأزمة على السكان الفلسطينيين . لقد تأثر الاقتصاد والتعليم بذلك ، والدول الائتلافية عشرة ترحب بسماح السلطات الإسرائيلية بإعادة افتتاح عدد معين من المؤسسات التعليمية . كما يتعين لا يعيق الخدمات الصحية أي عائق .

٢١ - وقد اتخذ الاتحاد الأوروبي تدابير اقتصادية عديدة لصالح الأراضي المحتلة . ففتح بوجه خاص سوقه بحرية أمام جميع المنتجات الصناعية من الأراضي المحتلة ، ومتى في المعاملة لبعض صادراتها الزراعية ؛ وبلغت المعونة المباشرة التي قدمها الاتحاد للأراضي المحتلة في عام ١٩٩٣ ما يعادل ١٤ مليون دولار .

٢٢ - واختتم السيد فان شايك كلامه قائلاً إن النتائج التي أسف عنها مؤتمر مدريد للسلام والجولة الأولى للمفاوضات الثنائية مشجعة ، وجميع الأطراف مدعوون إلى الإحجام عن فعل أي شيء يمكن أن يضر باحتمالات التوصل إلى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية .

٢٣ - السيد مونيا بيتا (رواندا) : قال إن وفده كان سيصوت لصالح مشاريع القرارات من A/SPC/46/L.12 إلى ٢٢ ، المتعلقة بالبند ٧٣ من جدول الأعمال ، لو لم تحل دون ذلك أسباب خارجة عن إرادته .

٢٤ - السيد مارتنيز كوردوفيز (كوبا) : قال إن وفده ، لو كان حاضراً أشترى التمويل على مشاريع القرارات المعتمدة في الجلسة الخامسة والعشرين ، كان سيصوت لصالح مشاريع القرارات تلك ، التي اشتراكه فضلاً عن ذلك في تقديم معظمها .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠